دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	القانون الإداري .. خصائص وقواعد
المصدر:	الوعي الإسلامي
الناشر:	وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية
المؤلف الرئيسي:	الخالدي، جبر
المجلد/العدد:	س 45, ع 510
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2008
الشهر:	صفر - فبراير
الصفحات:	51
رقم MD:	446300
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	القانون الإداري، القضاء
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/446300

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

القانون الإداري.. خصائص وقواعد

يعتبر القانون علم اجتماعي موضوعه الإنسان وسلوكه مع نظائره ويهدف إلى حكم الجماعات الإنسانية حتى لا تترك العلاقات بين الناس فوضى ينظمها كل فرد وفق رغبته لذا كان لابد للمجتمع من نظام يحكم العلاقات بين الناس ويفرض الأمن.
وينقسم القانون إلى فروع وأنظمة عدة مثل القانون العام والقانون الدستوري والقانون الإداري والخاص والمدني والتجاري ... الخ

جبر الخالدي - الكويت

ويتميز القانون الإداري عن غيره من فروع القانون الأخرى بصفتين أساسيتين هما:

قانون غير مقنن

يقصد بتقنين أي فرع من فروع القانون تجميعه في مجموعة تشريعية واحدة تضم المبادئ الأساسية والأحكام العامة والقواعد التي يتضمنها هذا القانون.

والقانون الإداري لم يقنن حتى الآن تقنينا بهذا المعنى ولا يغير من ذلك وجود بعض التجمعات الجزئية في هذا المجال كما هو الشأن بالنسبة لقانون التزامات المرافق العامة وقانون العاملين وقانون الإدارة المحلية وقانون الهيئات العامة وقانون مجلس الدولة.

والذي حدث من الناحية التاريخية هو أن القانون الإداري لم يكن قد تكون بعد خلال الفترة التي قام نابليون بتجميع فروع القانون المختلفة في تقنياته الشهيرة في بداية القرن التاسع عشر. وبمرور الوقت ومجهود القضاء استكمل القانون الإداري مقوماته ونمت احكامه وتبلورت مبادئه بصورة أثارت النقاش حول مسألة تقنينه بعد أن وصل إلى هذه المرحلة من التطور خلال أكثر من قرن ونصف من الزمان.

ويعارض غالبية الفقهاء في مختلف البلاد التي أخذت بنظام القانون الإداري مسألة تقنينه وذلك بحجة صعوبة أو استحالة إقامة مثل هذا التقنين بصورة مرضية فضلا عن خطورة تقنينه بالنسبة لإعاقة التصور المستمر في أحكامه، وتتلخص أهم أسباب معارضة التقنين فيما يلي:

- طبيعة قواعد القانون الإداري وأغلبها قواعد قضائية متطورة يقيمها مجلس الدولة ويتناسب مع طبيعة العلاقات الإدارية ويلاحق بها التغيرات المتلاحقة في الشؤون الإدارية.
- طبيعة التشريعات الإدارية وأغلبها فرعية أو لوائح إدارية تتغير وتتعدل بسرعة ملحوظة لمواجهة مشكلات الإدارة المختلفة التي تتأثر بمختلف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة في الدولة ومثل هذه الطبيعة تتنافى مع ما تنتج به التقنيات من استقرار نسبي بالمقارنة بالتشريعات غير المقننة.

ويرى بعض الفقهاء امكانية تقنين القانون الإداري في مصر الآن ويوصي به ضماناً لحقوق الأفراد العامة تجاه الإدارة نظراً لاستقرار ووضوح الأسس والمبادئ التي يقوم عليها بناء الدولة والمجتمع في ظل النظام الحالي. وفي ضوء الميثاق وبيان ٣٠ مارس وبرنامج العمل الوطني يسهل تقنين القواعد القانونية التي تحكم نشاط الإدارة بتجميعها في تشريع واحد.

ونحن لا نوافق هذا الرأي ونرى أن مثل هذه الوثائق القومية بما احتوته من مبادئ عديمة القيمة من الناحية القانونية لما تتضمن من مجموعة مبادئ وتوجيهات وأسس وفلسفة وآمال وأهداف لا إلزام فيها لأحد ولا يغير من ذلك صدور مثل هذه النصوص عن الشعب أو مثيله لو أراد أن يضع قواعد قانونية ملزمة لسلطات الدولة وللأفراد.

فمثل هذه الوثائق عادة ما تصدر تحت تأثير هزات سياسية عنيفة فيكون فيها اندفاع ينقصه التدبر والتروي فضلا عن انها لم تتضمن في واقع الأمر مبادئ أو أسس دقيقة مصدره المعنى، فسرت عباراتها المطاطة بتفسيرات متناقضة تتناسب مع الاتجاهات المتعارضة لمفسريها، كما أنها ليست مستقرة أو تتمتع بقدر مناسب من الثبات يسمح بتقنينها.

غير أننا نرى مع ذلك أنه يمكن بصفة مبدئية جمع التشريعات الإدارية المتفرقة في كتاب واحد تسهيلاً للرجوع إليها وتمهيدا لاصدار تقنين بها بعد التنسيق بينهما، واستكمالها بالقواعد القضائية المستقرة واستخلاص المبادئ العامة التي تحكمها وذلك بصورة تتسم بشيء من المرونة يسمح باستمرار تطور القانون الإداري استجابة لتطور الإدارة والمجتمع وتقدم فروع القانون كافة حتى المقنن منها وان قلت درجته.

قانون قضائي

يقوم القضاء في فروع القانون كافة بدور مهم في تفسير النصوص التشريعية وتحديد ضوابطها وتفصيلاتها بل يكمل ما يعتريها من نقص استنادا إلى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة، لذلك فإن القضاء يعتبر مصدراً حقيقياً من مصادر القانون.